الأمم المتحدة

A/HRC/54/68

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصـــل أفريقي عن دورتيه الأولى والثانية*

موجز

وفقاً لقرار الجمعية العامة 314/75، عُقدت الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصـل أفريقي في جنيف في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسـمبر 2022. وعملاً بالقرار نفسـه، عُقدت الدورة الثانية في نيويورك في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023 وكان موضـوعها تحقيق الحلم: إعلان يصـدر عن الأمم المتحدة بشـأن تعزيز حقوق الإنسـان للمنحدرين من أصـل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمداولات المنتدى الدائم خلال دورتيه الأولى والثانية واستنتاجاته وتوصياته.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصـــل أفريقي دورته الأولى في جنيف في الفترة من 5 إلى 8 كـانون الأول/ديســـمبر 2022 ودورتـه الثـانيـة في نيويورك في الفترة من 30 أيـار/مـايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت كلتا الدورتين بمشـاركة حضـورية وعبر الإنترنت. وحضـر الدورات ممثلون عن الدول الأعضـــاء، وآليات الأمم المتحدة، وهيئاتها، ووكالاتها المتخصـــصـــة، وصـــناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية، والمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان، وغيرها من الهيئات الوطنية ذات الصـــلة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية، وأكاديميون، وخبراء معنيون بالقضـــايا المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي.

2- ويقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة 314/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المنتدى الدائم أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية تقريراً سنوياً عن أنشطته. ويركز التقرير على مداولات الدورتين واستنتاجاتهما وتوصياتهما.

ثانياً- معلومات أساسية

3- في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2014، قررت الجمعية العامة، في قرارها 16/69 المتعلق ببرنامج الأنشـطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصـل أفريقي، إنشـاء منتدى يكون بمثابة آلية تشـاورية. وفي كانون الأول/ديسـمبر 2018، قررت الجمعية العامة في قرارها 262/73 أن تبت الدول الأعضـاء والدول المراقبة في طرائق عمل المنتدى الدائم وشكله وجوانبه الموضوعية والإجرائية، مع إجراء لمشاورات إضافية مع المنحدرين من أصل أفريقي.

4- وبدأ تفعيل المنتدى الدائم رسـمياً في آب/أغسـطس 2021 بموجب قرار الجمعية العامة 314/75، الذي أنشـئ بموجبه المنتدى الدائم ليكون بمثابة آليةٍ تشـاورية للمنحدرين من أصـل أفريقي والجهات المعنية الأخرى ومنبرٍ لتحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم، وهيئةٍ استشارية لمجلس حقوق الإنسان. واكتمل تشكيل عضويته في 8 آذار/مارس 2022.

5- وكُلف المنتدى، في جملة أمور، بالإسهام في الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل للمنحدرين من أصل أفريقي في المجتمعات التي يعيشون فيها كمواطنين متساوين دون تمييز من أي نوع، والنظر في إعداد إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام.

ثالثاً- معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها المنتدى الدائم

6- في الفترة من 5 إلى 8 أيلول/سـبتمبر 2022، شـارك أعضـاء المنتدى الدائم في الاحتفال باليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في كارتاخينا دي إنديـاس، كولومبيا. وعقد المنتدى الدائم أيضـاً اجتماعاً تحضـيرياً للبت في برنامج عمل دورته الأولى وأسـاليب عملها ولوضـع الصـيغة النهائية لورقة مقدمة إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان بشـأن حقوق الإنسـان للمنحدرين من أصل أفريقي.

7- وفي آب/أغسـطس 2022، أصـدر المنتدى الدائم نداء لتقديم مسـاهمات بشـأن مشـروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بتعزيز حقوق الإنســان للمنحدرين من أصـــل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو

تام. وفي 9 أيلول/سبتمبر 2022، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 226/76، قدم المنتدى الدائم آراءه الأولية[1]، استناداً إلى المساهمات الواردة، إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

8- وفي 30 آب/أغسطس 2022، في اليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، أصدر المنتدى الدائم بياناً سلط فيه الضوء على الترابط بين الماضي والحاضر[2]. وفي 21 آذار/مارس 2023، في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، أصدر المنتدى الدائم بياناً إعلامياً بالاشتراك مع جميع آليات الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية يدعو إلى إرادة سياسية قوية للنهوض بجدول الأعمال العالمي لمكافحة التمييز العنصري[3].

9- وعقد المنتدى الدائم دورته السنوية الأولى في جنيف في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبالإضافة إلى المناقشة العامة، عُقدت خمس مناقشات تناولت المواضيع التالية: مكافحة العنصرية النُظمية: صنع السياسات في المستقبل للمنحدرين من أصل أفريقي؛ وإدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة: الحجج المؤيدة للعدل المناخي؛ وإدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة: الحجج المؤيدة للعدالة التعويضية؛ والربط بين الماضي والمستقبل: إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام؛ والربط بين الماضي والمستقبل: تحقيق المساواة لجميع المنحدرين من أصل أفريقي؛ والأعمال المقبلة للمنتدى الدائم: تعليقات من المشاركين. وحضر الدورة أكثر من 700 مشارك من جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 39 حدثاً جانبياً.

10- وعقد المنتدى الدائم دورته السنوية الثانية في نيويورك في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وكان موضوع الدورة العام هو تحقيق الحلم: إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام. وبالإضافة إلى المناقشة العامة، عُقدت خمس مناقشات في المواضيع التالية: العدالة التعويضية العالمية؛ والوحدوية الأفريقية من أجل الكرامة والعدالة والسلام؛ والهجرة العابرة للحدود الوطنية؛ والاعتراف بالعنصرية النُظمية والهيكلية والتصدي لها: نهج قائم على البيانات وقائم على الأدلة؛ والصحة والرفاه والصدمات المتوارثة بين الأجيال. وحضر الدورة نحو 900 مشارك من أكثر من 85 بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد أكثر من 60 حدثاً جانبياً.

11- وشارك أعضاء المنتدى الدائم أيضاً في عدة احتفالات واجتماعات نظمتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(1) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/forum-people-african-descent/declaration/2022-10-13/ppad-prelim-submission-declaration-pad.pdf.

(2) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/statement-united-nations-permanent-forum-people-african-descent.

(3) انظر: https://www.ohchr.org/en/statements/2023/03/systemic-racism-racial-discrimination-and-xenophobia-have-undermined-human.

رابعاً- موجز المداولات

ألف- الدورة الأولى

12- بدأت الدورة بعرض ثقافي أعقبه جزء رفيع المستوى تضمن بيانات أدلى بها الأمين العام؛ ونائبة رئيس كولومبيا، فرانسيا ماركيس؛ ومفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ورئيس مجلس حقوق الإنسان؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية؛ والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ووزير الإسكان والتنوع والإدماج في كندا، أحمد حسين.

13- وعقب الجزء الرفيع المستوى، عين أعضاء المنتدى الدائم بالإجماع إبسي كامبل بار رئيسة، وأليس أنجيل نكوم نائبة للرئيسة، ومايكل مكيكرين مقرراً.

14- وكانت المناقشة الأولى عن موضوع مكافحة العنصرية النُظمية: صنع السياسات في المستقبل للمنحدرين من أصل أفريقي. وأدار المناقشة عضو المنتدى الدائم إلياس موريّو مارتينيس وضمت المشاركين التالية أسماؤهم: رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، كاثرين ناماكولا؛ ورئيسة الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، إيفون موكغورو؛ وعضو المنتدى الدائم جاستن هانسفورد.

15- وذكرت السيدة ناماكولا أن محو تاريخ أفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية، والاعتداءات على حق المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة والأمن في سياق إنفاذ القانون، وسياسات الهجرة التمييزية، والأعمال الانتقامية ضد المنحدرين من أصل أفريقي الذين يلتمسون الانتصاف، هي عوامل تسهم في العنصرية النُظمية. وأضافت أن الإجراءات المحددة لمكافحة العنصرية يجب أن تقاس بمؤشرات واضحة وبمؤشر عالمي للعدالة العرقية. وشددت السيدة كامبل بار على أهمية التصدي للعنصرية النُظمية بالاقتران مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي قد تخلفوا عن الركب بسبب موروثات الاستعمار، التي لا تزال تمس جميع جوانب حياتهم حيث لم يتم بعد تفكيك الهياكل التي ترتكب العنصرية النُظمية والتي أنشئت خلال الحقبة الاستعمارية. وحددت الالتزام السياسي بوصفه عاملاً أساسياً لتفكيك العنصرية النُظمية وإيجاد عقد اجتماعي جديد يشمل المنحدرين من أصل أفريقي على نحو تام. وقالت السيدة موكغورو إن جمع البيانات المصنفة حسب الأصل العرقي والإثني ونشرها وتحليلها ضروري لقلب مسار حجب المنحدرين من أصل أفريقي وتسليط الضوء على العنصرية النُظمية التي يقعون ضحايا لها، بما في ذلك مظاهرها في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وأكدت أن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك العنصرية النُظمية، وأن هذا يعني ضمناً إصلاح المؤسسات والتشريعات والسياسات والممارسات التي قد لا تكون تمييزية في غرضها، ولكنها تمييزية في نتيجتها وأثرها. وأيد السيد هانسفورد الدعوة إلى وضع بيانات مصنفة لأغراض التصدي للعنصرية النُظمية. وأوجز الخطرَ الذي يطرحه على الحركة الدولية لمناهضة العنصرية الاعتقادُ بأن العنصرية وأوجه الإجحاف النُظمية موجودة بطريق الصدفة لا عن قصد؛ وأن العنصرية خلل في المجتمعات وليست سمة فيها؛ وأن العنصرية مجرد قضية محلية لا قضية دولية وجزء من الهياكل الاقتصادية العالمية. ورأى أن هذه المعتقدات جزء من ثقافة الإنكار التي يجب دحرها.

16- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أكد المشاركون أن المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من أوجه عدم مساواة اجتماعية وثقافية واقتصادية ناجمة عن العنصرية النُظمية. وبينما ذكروا أن البيانات المصنفة أداة أساسية للتصدي للعنصرية النُظمية، أبرزوا أن جمع البيانات المصنفة لا يكفي من دون

هياكل مناسبة لاستخدام البيانات في صنع السياسات. كما وصفوا التثقيف بأنه عنصر أساسي في مكافحة العنصرية النُظمية، مشددين على أن إنصاف المنحدرين من أصل أفريقي لن يتحقق دون معرفة الجمهور بتاريخ الاستعمار والاسترقاق وإرثهما. وشدد المتكلمون أيضاً على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان في التصدي للعنصرية النُظمية.

17- وتناولت المناقشة الثانية موضوع إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة: الحجج المؤيدة للعدل المناخي. وأدارت السيدة نكوم حلقة النقاش التي شارك فيها عضوا المنتدى الدائم جون سومر وغاينيل كاري والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أشويني ك. ب.

18- وذكرت السيدة سومر أن انعدام العدل البيئي والكوارث المناخية تؤثر بشكل غير متناسب في المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة البحر الكاريبي. وأوضحت أن الاستعمار الاستخراجي حال دون تطوير زراعة كفاف مستدامة وشجع الزراعة التجارية، ولم يولِ النواحي الإيكولوجية سوى القليل من الاهتمام، إن أولاها أي اهتمام أصلاً. وأجبر الاستعمار الرقيق على بناء بيوتهم على أراض مهمشة بعيدة عن أراضي المزارع الرئيسية، أي أنهم نُقلوا إلى أماكن محفوفة بالمخاطر حيث صاروا الآن ضحايا للفيضانات. وخلصت إلى أن الاستعمار كان عاملاً تاريخياً ومستمراً لأزمة المناخ ودعت إلى تحقيق العدل المناخي. وقالت السيدة كاري إن الحقائق الراهنة لتغير المناخ تعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي في منطقة البحر الكاريبي وتجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ضرباً من الأوهام. وأشارت إلى أن الكوارث المناخية كثيراً ما أدت إلى تحويل الإنفاق عن المبادرات الإنمائية المخطط لها نحو التعمير عقب الكوارث وتسديد ديون ذات فوائد مرتفعة. ولاحظ المقرر الخاص أن انعدام العدل المناخي هو نتيجة للعنصرية التاريخية والهيكلية، والنماذج الاقتصادية الاستغلالية، وتركات الاستعمار، والاتجار بالرقيق الأفارقة. وأكد أن تحليلاً متعدد الجوانب لانتهاكات حقوق الإنسان البيئية والمتصلة بالمناخ ينبغي أن يعترف بأن العنصرية البيئية وانعدام العدل المناخي يتفاعلان مع أشكال أخرى من الإقصاء الاجتماعي، مثل التمييز بسبب العرق والنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة.

19- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ المشاركون عدم وجود اعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي ومؤشرات بشأنهم في أهداف التنمية المستدامة. وأكد المشاركون أن تغير المناخ، ولا سيما الكوارث المناخية، تؤدي على ما يبدو إلى أنماط لا نهاية لها من التعافي وإعادة الإعمار، مما يرجح كفة الديون المتزايدة على حساب حقوق الإنسان ويلقي عبئاً غير متناسب على أضعف الفئات السكانية. وأشار المشاركون إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة الهجرة وأعربوا عن قلقهم إزاء المعاملة التي يواجهها المهاجرون المنحدرون من أصل أفريقي وعدم وجود طرق هجرة آمنة للاجئين بسبب المناخ.

20- وتناولت المناقشة الثالثة موضوع إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة: الحجج المؤيدة للعدالة التعويضية. وأدارها عضو المنتدى الدائم مارتن كيماني. وشارك في المناقشة نائبة رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري، فيرين شيبرد؛ والسيد مكيكرين؛ والسيدة سومر.

21- وذكرت السيدة شيبرد أن نتائج قرون من الاستغلال الاستعماري والتخلف في منطقة البحر الكاريبي تركت دولاً عاجزة عن القضاء على الجوع والفقر بين الفئات السكانية الضعيفة. ووصفت الحالة في هايتي بأنها ناجمة مباشرة عن السياسات الاستعمارية، وقالت إن العدالة التعويضية تُلتمس وسيلةً لإصلاح آثار الاستعمار وموروثاته التي لا تزال تؤثر في المنحدرين من أصل أفريقي. وألمحت إلى استبعاد الأقاليم المستعمرة من عملية التصنيع. وأكد السيد مكيكرين أن العدالة التعويضية، من منظور حقوق الإنسان، تتعلق بتصحيح وتحويل أوجه الإجحاف النُظمية والهيكلية التي أوجدتها المظالم والجرائم ضد الإنسانية في الماضي، بما في ذلك الاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية للسكان الأصليين.

وتُحمّل العدالة التعويضـــية الدول المســـؤولية عن مســـاهماتها في أوجه الإجحاف الهيكلية داخل البلدان وبينها، وينبغي فهمها على أن لا غنى عنها لتحقيق التنمية المســتدامة. وذكرت الســيدة ســومر أن إبادة الشعوب الأصلية، وفلسفة الاسترقاق التي تركز على تسليع الرقيق المنحدرين من أصل أفريقي وتجريدهم من إنســـانيتهم، والمشـــاريع الاســـتخراجية التي تركز على إثراء أوروبا، قد أرســـت حججاً مؤيدة للعدالة التعويضية. وقالت إن الكفاح من أجل جبر الضرر صرخة من أجل العدالة الاقتصادية واسترداد الأموال والإصلاح ومن أجل الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية. وسلطت الضوء على الاضطهاد الذي تعرضت له النساء السود تحديداً أثناء الاسترقاق وعلى ضرورة وجودهن في قلب حركة العدالة التعويضية.

22- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز المشاركون أهمية إدراج العدالة التعويضية في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بتعزيز حقوق الإنســـان للمنحدرين من أصـــل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام، وشجعوا الدول الأفريقية على دعم الدعوات إلى تحقيق العدالة التعويضية. كما دعا المشاركون إلى مساءلة الجماعات الدينية والقطاع الخاص عن دورهم في الاســتعمار والاســترقاق. واســتُشــهد مراراً بحالة الفقر والحرمان من الموارد في هايتي مثالاً على ضرورة جبر الضرر.

23- وأدار السيد هانسفورد المناقشة الرابعة عن موضوع الربط بين الماضي والمستقبل: إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام. وشارك فيها عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، غاي مكدوغال؛ والسيد موريّو مارتينيس؛ وعضو المنتدى الدائم هونغجيانغ خوانغ.

24- وأشارت السيدة ماكدوغال إلى إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بوصفهما درساً يمكن الاسترشاد به في صـــياغة الإعلان المتعلق بتعزيز حقوق الإنســـان للمنحدرين من أصـــل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام. وقالت إن الإعلان ينبغي أن يتضمن كلمة إجلال لذوي الأصول المنحدرة من أصل أفريقي، واعترافاً بأهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان، واعترافاً بالمظالم التاريخية المتمثلة في الاسترقاق والاستعمار ونزع الملكية. وينبغي أن يتضـــمن الإعلان مفاهيم الهوية والاعتراف والمســـاواة وعدم التمييز؛ والحق في الحياة والأمن، بما في ذلك الصحة البدنية والعقلية؛ والحق في الثقافة والتاريخ؛ والحق في المشاركة وتقرير المصير؛ والحق في المساواة في توزيع السلع الاقتصادية والتقدم؛ والحق في العدالة. وذكر السيد خوانغ أن الإعلان ينبغي أن يكفل المساواة والعدالة والكرامة للمنحدرين من أصل أفريقي. ودعا القائمين على صياغة الإعلان إلى مراعاة الشواغل الإقليمية وأشكال التمييز العنصري المتعددة والمتقاطعة، بما في ذلك الشواغل المحددة للفئات الضعيفة مثل النساء والفتيات والأطفال والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم الموسّع. وقال إن الإعلان يجب أن يوجه رسالة قوية تؤكد المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي في التصدي للعنصرية النُظمية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن يبرز الإعلان أيضاً ضرورة ضمان الحق في التنمية والمساواة في الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية والسكن والعدالة الجنائية ووضع السياسات والأراضي والموارد وسد الفجوات الإنمائية والرقمية. وينبغي أيضـــاً أن يتناول الحقوق الجماعية، وتحويل عبء الإثبات في جرائم التمييز العنصـــري، والحق في ممارســـة الديانات ذات الأصـــول الأفريقية، والحق في اســـتخدام المعارف التقليدية، والحق في الهوية الثقافية وتقرير المصـــير. وقال الســـيد موريّو مارتينيس إن عدة مســـائل متعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي ينبغي إدراجها في مشروع الإعلان، ولا سيما الاعتراف بهم كشعوب وحقهم في تقرير المصـــير؛ والأشـــكال الحديثة للعنصـــرية والتمييز العنصـــري، بما في ذلك التحيز الخوارزمي،

والمراقبة التنبؤية، وبوجه أعم، الاستخدام غير المناسب لأدوات الذكاء الاصطناعي؛ والحق في جبر أضرار الاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واسترقاق المنحدرين من أصل أفريقي.

25- وشدد المشاركون على أن الإعلان يمثل التزاماً تاريخياً من العالم تجاه المنحدرين من أصل أفريقي. وأكدوا ضرورة إنشاء عملية شاملة لجميع المنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز بوجه خاص على المنظور الجنساني. وأكد المشاركون أيضاً أن مشروع الإعلان ينبغي أن يشمل الحقوق الفردية والجماعية على السواء؛ والحق في الاعتراف والظهور؛ والحق في جبر الضرر؛ والحق في التعليم والرعاية الصحية والعمل والسكن؛ والحق في إمكانية اللجوء إلى العدالة؛ والحق في الحياة الأسرية؛ والحق في ممارسة ثقافات وأديان الأجداد ونقلها.

26- وكانت حلقة النقاش الخامسة عن موضوع الربط بين الماضي والمستقبل: تحقيق المساواة لجميع المنحدرين من أصل أفريقي، وأدارها السيد خوانغ. وشارك فيها السيدة كاري؛ ورئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، بربرة رينولدز؛ والسيدة نكوم.

27- وركزت السيدة كاري مداخلتها على النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وذكرت أن النساء السود مهمشات بسبب الآثار المركبة للعنصرية والتحيز الجنساني. وبينما اعترفت بالتقدم المحرز في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك في الصكوك والآليات الدولية، أشارت إلى أن أهداف التنمية المستدامة تعامل النساء كمجموعة متجانسة. وأكدت أن الطريق إلى تحقيق المساواة بين الجنسين طريق طويل. وذكرت السيدة رينولدز أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يواجهون مشكلة تدني تسجيل المواليد، مما يستبعدهم من الخطط والميزانيات والبرامج الحكومية المتعلقة بالخدمات الأساسية. وكثيراً ما يقع المراهقون المنحدرون من أصل أفريقي ضحايا للقوالب النمطية السلبية ويتعرضون بشكل غير متناسب لتنميط الشرطة، والتفتيش والمصادرة غير القانونيين، والتوقيف، والأحكام القضائية القاسية. وبالإضافة إلى ذلك، يدفع سوء التعليم والرعاية الصحية والسكن والافتقار إلى المهارات الاجتماعية المكتسبة الأطفال إلى ترك المدرسة دون الحصول على التعليم الأساسي أو اكتساب المهارات الحياتية. وأشارت السيدة نكوم إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون أيضاً للتمييز والإقصاء والسجن بسبب هويتهم الجنسانية أو ميولهم الجنسية، وأن ذلك يشكل انتهاكاً أساسياً لحقوق الإنسان. وشددت على أهمية الاعتراف بأن المنحدرين من أصل أفريقي من مجتمع الميم الموسّع فئة مستضعفة، إلى جانب النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين.

28- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط المشاركون الضوء على الهويات المتأثرة بشكل غير متناسب بالنظام السياسي، أي أفراد مجتمع الميم الموسّع والنساء والأطفال والمهاجرين. ويواجه المنحدرون من أصل أفريقي من مجتمع الميم الموسّع أشكالاً محددة وخطيرة من التمييز، قد تصل إلى حد تجريم هويتهم. وتواجه النساء المنحدرات من أصل أفريقي عدم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان، لا بالقياس إلى الرجال فحسب، بل أيضاً بالقياس إلى النساء الأخريات. وفي كثير من الحالات، يُسلب الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي سلامتهم البدنية والعاطفية والنفسية الاجتماعية بتعرضهم للعنصرية والتمييز العنصري في سن مبكرة. وكثيراً ما يتعرض المهاجرون المنحدرون من أصل أفريقي، أثناء رحلتهم، لخطر كبير يتمثل في الانفصال عن أسرهم والتعرض للاسترقاق والاستغلال، بل والهلاك. كما يقع الأشخاص ذوو الإعاقة والمدافعون عن حقوق الإنسان المنحدرون من أصل أفريقي ضحايا لأشكال متعددة من التمييز. وأعرب المشاركون عن قلقهم على هذه الفئات الضعيفة في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية القائمة. وأشاروا إلى أن التعليم والبيانات المصنفة أدوات أساسية لمكافحة حجب هذه الفئات.

29- واختُتمت الدورة الأولى بتقديم المقرر الاستنتاجات والتوصيات الأولية تلته بيانات عامة أدلى بها المشاركون وعرض ثقافي.

باء- الدورة الثانية

30- افتُتحت الدورة بعرض ثقافي أعقبه جزء رفيع المستوى شارك فيه الأمين العام؛ ورئيس الجمعية العامة؛ ورئيس مجلس حقوق الإنسان؛ ومفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ومساعدة المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ورئيس البرازيل، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا؛ ووزيرة المساواة العرقية في البرازيل، أنييل فرانكو؛ ومدير وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، مايكل ستانلي ريغان.

31- وعقب الجزء الرفيع المستوى، أعاد أعضاء المنتدى الدائم بالإجماع تعيين السيدة كامبل بار رئيسة، والسيدة نكوم نائبة للرئيسة، والسيد مكيكرين مقرراً.

32- وركزت حلقة النقاش الأولى على العدالة التعويضية العالمية وأدارتها السيدة سومر. وشارك فيها السيد هانسفورد؛ ورئيسة فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، إدنا ماريا سانتوس رولاند؛ وأستاذة القانون في جامعة كاليفورنيا، بلوس أنجلوس، والمكلفة السابقة بولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تينداي أشيومي؛ ورئيسة المنصة الوطنية بشأن ماضي العبودية الهولندية، باريل بيكمان؛ والأستاذة المشاركة في جامعة كولومبيا الوطنية، كلوديا موسكيرا.

33- وأكد السيد هانسفورد على الأهمية المحورية للتعويضات كشكل من أشكال العدالة، ودعا إلى تقديم التعويض النقدي، ورد الحقوق، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الاتصال بالثقافة والهوية، وجبر الضرر عن المعاناة المعنوية. وأكد أنه ينبغي للمنحدرين من أصل أفريقي أن يضطلعوا بدور نشط في تحديد ماهية التعويضات، بما في ذلك نوع الإصلاح المناسب لمجتمعات معينة. وأشارت السيدة رولاند إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية وإشراك جميع الدول في مكافحة العنصرية ومعالجة عواقب الاسترقاق والاتجار. وتحدثت السيدة أشيومي عن تقريرها لعام 2019، الذي قدمته إلى الجمعية العامة، وسلطت فيه الضوء على مسؤولية الدول عن تقديم التعويضات[4]. وأكدت أن العدالة التعويضية العالمية يجب أن تشمل تدابير للمساءلة وإعادة التأهيل، والقضاء على نُظم الظلم المستمرة التي تمس المنحدرين من أصل أفريقي، وضمانات عدم التكرار. وسلطت السيدة بيكمان الضوء على التقدم المحرز في مملكة هولندا نحو الاعتراف بالجرائم المرتكبة ضد الرقيق الأفارقة، لكنها أعربت عن أسفها لعدم إحراز تقدم في مسألة الحصول على تعويضات. ولفتت السيدة موسكيرا الانتباه إلى الطابع العالمي للعدالة التعويضية، مشددة على ضلوع جهات متعددة استفادت من التجارة عبر المحيط الأطلسي بالرقيق الأفارقة. ولاحظت أن العدالة التصالحية تتجاوز التعويضات المالية أو الرمزية وتتطلب نهجاً هيكلياً لإنهاء الاستعمار.

34- وخلال جلسة التحاور، أكد بعض المتكلمين من جديد الحاجة الملحة إلى العدالة التعويضية لمعالجة المظالم التاريخية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي. وأكد المتكلمون على الاعتراف بالحق في جبر الضرر وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. وشددوا على الضرورة الملحة لاتباع نهج شامل وطويل الأجل إزاء العدالة التعويضية يتجاوز العمل الإيجابي ويعالج أوجه عدم المساواة والتمييز المتجذرة الناجمة عن الأضرار التاريخية.

(4) A/74/321.

35- وأدارت حلقة النقاش الثانية، التي تناولت الوحدوية الأفريقية من أجل الكرامة والعدالة والسلام، منى عمر، عضو المنتدى الدائم، وشارك فيها الأشخاص التالية أسماؤهم: السيدة نكوم؛ والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، فاطمة ك. محمد؛ وسفير بربادوس لدى الجماعة الكاريبية، ديفيد كوميشينغ؛ ورئيسة منظمة غلوبال بلاك للمناصرة عبر الوطنية، أمارا سي إنيا؛ ورئيس شبكة النهضة الأفريقية والشتات الأفريقي ومديرها التنفيذي، جبريل ديالو.

36- وشددت السيدة نكوم على أهمية الوحدوية الأفريقية كحركة عالمية تهدف إلى تحرير الشعوب الأفريقية والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستعمار والاسترقاق والتمييز. وجرى التأكيد على الوحدة وتجسيد القيم الأفريقية، بما في ذلك الكرامة والرحمة والعدالة والمحبة والاحترام والعفو والتضامن، بوصفها ممارسات استراتيجية وقديمة العهد بين الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. كما سلطت السيدة محمد الضوء على مبادئ الكرامة والعدالة والسلام في الوحدوية الأفريقية، مؤكدة على تمسك الاتحاد الأفريقي بتلك القيم. ووُصفت "خطة الاتحاد الأفريقي عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" بأنها إطار استراتيجي للتنمية الطويلة الأجل يركز على معالجة المظالم التاريخية، وتمكين الأفارقة، وتعزيز التكامل الإقليمي، واحترام حقوق الإنسان. وأكد السيد كوميشينغ التاريخ الثري للوحدوية الأفريقية، مشدداً على الأهمية التاريخية للوحدوية الأفريقية التي تركز على الدولة كأداة للتنمية. كما سلط الضوء على الترابط بين منطقتي البحر الكاريبي وأفريقيا والجهود التي بُذلت مؤخراً لتعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية. وأشارت السيدة إنيا إلى انبعاث الوحدوية الأفريقية وضرورة تشكيل المؤسسات والهياكل لتحقيق الرؤية التي أدت إلى ظهور تلك الحركة. وشددت على أهمية الوحدة التشغيلية والتعاون لمواجهة التحديات، بما في ذلك إزالة الحواجز أمام حرية الحركة وتوطيد العلاقات داخل القارة الأفريقية وخارجها. والمنتدى الدائم منبر يمكن أن ييسر هذه الجهود. وشدد السيد ديالو على أهمية مواءمة خطة عام 2063 وخطة عام 2030 مع واقع الناس، والتركيز على المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة، في جملة أمور؛ وتعزيز التعليم العالي؛ وتحسين استراتيجيات التواصل.

37- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أقر المشاركون بأن الوحدوية الأفريقية حركة عالمية تهدف إلى تحرير الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي وتعزيز الروابط والصلات فيما بينهم. وأُقر أيضاً بقدرة المنتدى الدائم على إبراز خطة عام 2063 وتمكين الأفراد المنحدرين من أصل أفريقي. وأبرز عدة مشاركين أهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام.

38- وتناولت حلقة النقاش الثالثة التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في سياق الهجرة عبر الوطنية، وأدارتها السيدة كاري. وشارك فيها السيدة عمر؛ والسيدة ماكدوغال؛ والسيدة رينولدز؛ والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيدة أشويني ك. ب.؛ والأستاذة المشاركة في جامعة ولاية بنسلفانيا، مها مروان.

39- وشددت السيدة عمر على ما للهجرة من تأثير مهم في السلام والأمن العالميين. وسلطت الضوء على ضرورة اتباع نُهج عملية لمعالجة التحديات التي يواجهها المهاجرون الأفارقة، بما في ذلك التمييز العنصري والحواجز اللغوية والبطالة والتصورات المجتمعية السلبية. ولفتت السيدة ماكدوغال الانتباه إلى سوء معاملة المهاجرين السود. وأعربت عن قلقها العميق إزاء عمليات الطرد الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات والعنف الجنسي والاتجار وغير ذلك من الانتهاكات التي يواجهها الهايتيون على الحدود وفي مراكز الاحتجاز وعلى طول طرق الهجرة. وناقشت السيدة رينولدز عوامل الدفع والجذب للهجرة والتحديات التي يواجهها المهاجرون، بما في ذلك كره الأجانب والقوالب النمطية والصعوبات التي يواجهونها أثناء رحلاتهم. ووصفت أيضاً الحالة المقلقة للغاية للمهاجرين الهايتيين وهم يتنقلون عبر مختلف البلدان.

ووجهت المقررة الخاصة الانتباه إلى الطابع النُظمي المدعوم من الدولة للتمييز العنصري في الهجرة عبر الوطنية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات مثل الحدود الرقمية، والتعلم الآلي، والقياسات البيومترية، والتحليلات التنبؤية. وهذه التكنولوجيات، عندما تُدمَج في نُظم تحديد الهوية وطائرات المراقبة المسيّرة وعمليات صنع القرار، تمكّن من تطبيق الممارسات التمييزية العنصرية، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستغلال الأفراد الضعفاء. وناقشت السيدة مروان التحديات التي تواجهها النساء المهاجرات من غرب ووسط أفريقيا غير الحاملات لوثائق هوية في منطقة غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الاعتداءات والاتجار والعنف الجنسي وعدم حصولهن على دخل ثابت. وأدى الجمع بين السياسات الحدودية القمعية وقوانين الهجرة واللجوء التقييدية والنُظم الأبوية إلى زيادة ضعفهن. وشددت على الضرورة الملحة للأخذ بسياسات محدثة لحماية حقوق المهاجرات في بلدان العبور والمقصد حول البحر الأبيض المتوسط.

40- وأثناء جلسة التحاور، أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء معاملة المهاجرين وضعفهم، ولا سيما أفراد الأقليات الإثنية والدينية والجنسية. وشددوا على ضرورة معالجة تداخل الهجرة والعنصرية والصلات بين الهجرة العالمية والتعويضات. وأقروا بأن سوء معاملة اللاجئين والمهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي على نطاق واسع هو إرث من الاستعمار والاسترقاق واستمرار العنصرية النُظمية.

41- وركزت حلقة النقاش الرابعة على ضرورة اتباع نهج قائم على البيانات وعلى الأدلة للاعتراف بالعنصرية النُظمية والهيكلية والتصدي لها. وأدارها السيد موريّو مارتينيس. وشارك فيها السيد مكيكرين؛ ومديرة السياسات والمناصرة وتطوير الشبكات في الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، أوجياكو نوابوزو؛ والأستاذ في المعهد الوطني للدراسات المتقدمة، في كيتو، جون أنطون سانتشيس؛ والأستاذة في كلية التربية، بجامعة هوارد، هيلين بوند؛ والمدير الإقليمي السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هارولد روبنسون.

42- وشدد السيد مكيكرين على أن المنحدرين من أصل أفريقي ينبغي أن يكون لهم حق إنساني في الاعتراف الشامل بالعنصرية النُظمية والهيكلية ورصدها والانتصاف الفعال منها على الصعيدين المحلي والدولي. وقال إن الاعتراف بهذا الحق، بالاستناد إلى جمع بيانات مصنفة، من شأنه أن يجعل الدول مسؤولة عن إنشاء نُظم وهياكل غير تمييزية وأن يسهم في إحداث تغيير تحويلي. وأكدت السيدة نوابوزو أهمية جمع البيانات الشاملة للتصدي لجرائم الكراهية والتمييز العنصري. وأشارت إلى صعود الأيديولوجيات والحركات السياسية اليمينية المتطرفة في أوروبا، بما يساهم في نشر سرديات مؤذية وفي التمييز، وأشارت إلى أن أساليب جمع البيانات الحالية لا تستوعب هذه المسائل بشكل فعال وتفتقر إلى منظور واسع للعدالة العرقية. وأشار السيد أنطون سانتشيس إلى أن استخدام الإحصاءات ساهم في مكافحة العنصرية. وسلط الضوء على ضرورة تفسير الإحصاءات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي بأنها تعبير عن الهوية والقوة، ودعا إلى إجراء دراسة أشمل للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وإدراج الاعتراف بالذات والإقرار الإثني العرقي في تقييمات التعداد. وشددت السيدة بوند على الحاجة إلى بيانات شاملة لتوجيه السياسات والنُهج الرامية إلى مكافحة العنصرية النُظمية والهيكلية. وسلطت الضوء على التحديات القائمة في جمع البيانات، بما في ذلك الافتقار إلى أساليب موحدة، ومحدودية توافر البيانات للجمهور، وعدم وجود تخزين مركزي لبعض البيانات. وأكد السيد روبنسون أهمية البيانات في التصدي للعنصرية الهيكلية، لا سيما للمنحدرين من أصل أفريقي في منطقة وأمريكا اللاتينية، وشدد على الحاجة إلى البيانات في مواجهة التمييز العنصري وأوجه عدم المساواة المتجذرة في الموروثات الاستعمارية. وبينما أقر بالتقدم المحرز في إدراج العرق في بيانات التعداد السكاني في بلدان أمريكا اللاتينية، أشار إلى ثغرات رئيسية في مجالات متداخلة مثل النوع الاجتماعي، وملكية الأراضي، والصحة، والإعاقة.

43- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد عدة مشاركين أهمية جمع البيانات في الدعوة إلى جبر الضرر وفهم الأسباب الجذرية لعدم المساواة والإقصاء والعنصرية النُظمية والهيكلية. ولاحظ بعض المشاركين أن جمع بيانات دقيقة وشاملة ووضع مؤشرات للإنصاف أمران أساسيان لإعداد توصيات بشأن السياسات ولتحديد التمييز وتفكيكه في مجالات مثل التعليم والعمالة والصحة والبيئة والسكن والتمثيل السياسي. وجرى التأكيد أيضاً على الدور الحاسم لممارسات جمع البيانات التي تتضمن سرديات المنحدرين من أصل أفريقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

44- وأدار حلقة النقاش الأخيرة السيد خوانغ وركزت على الصحة والرفاه والصدمات المتوارثة بين الأجيال. وضمت المشاركين التالية أسماؤهم: السيدة كامبل بار؛ والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، تلالنغ موفوكنغ؛ ورئيسة وحدة الإنصاف والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، جيسي شوت – آين؛ وقابلة في منظمة ميموزا للقابلات، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلسي غايل؛ والنسوية والناشطة والمعلمة والمستشارة سيرجيا غالفان أورتيغا.

45- وأكدت السيدة كامبل بار الضرورة الملحة لتنفيذ سياسات الرعاية الصحية لدرء النتائج الصحية السلبية عن المنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إن سياسات الحماية الإثنية، والحساسية الثقافية، والإصغاء لاحتياجات المجتمع المحلي أمور حاسمة الأهمية لضمان التدخلات المناسبة وتحسين متوسط العمر المتوقع للمنحدرين من أصل أفريقي. وأبرزت المقررة الخاصة أن البيانات والتحليلات الصحية المصنفة التي تأخذ في الاعتبار عوامل متداخلة مثل العرق والنوع الاجتماعي والنشاط الجنسي هي أمور حاسمة لفهم تأثير العنصرية النُظمية، بما في ذلك التاريخ والإرث الاستعماري، في الحق في الصحة. ويتطلب تحقيق الإنصاف في مجال الصحة إزالة الاستعمار عن النظام الصحي العالمي، والاعتراف بممارسات الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية، وضمان المساءلة وإمكانية اللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الصحة. وذكرت السيدة شوت – آين أن العنصرية وعدم المساواة والتمييز الجنساني والتهميش الاجتماعي عوامل رئيسية تؤدي إلى نتائج صحية أسوأ للمنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين. وأكدت أن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ملتزمة بالحد من أوجه الإجحاف في المجال الصحي وتحسين صحة المنحدرين من أصل أفريقي من خلال العمل المنسق، وجمع البيانات المصنفة، ومعالجة الحواجز التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية، والعنصرية والتمييز، وتكامل النُظم الصحية. وسلطت السيدة غايل الضوء على التعقيدات الخفية والآثار الدائمة للقضايا الهيكلية في رعاية الأمومة. وأوضحت أن هجرة القابلات الماهرات من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل أدت إلى زيادة استنفاد القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في بعض البلدان، بينما يواجهن في بلدانهن الجديدة حواجز نُظمية في كثير من الأحيان. وسلطت السيدة غالفان أورتيغا الضوء على أوجه عدم المساواة المتفشية التي تواجه المنحدرين من أصل أفريقي في بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك الفقر والبطالة وارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال وعدم الحصول على اللقاحات. وأكدت أن محدودية البيانات المصنفة تطرح تحدياً لفهم الآثار الصحية للعنصرية النُظمية وأنه يلزم التزام سياسي لإحداث تغيير هيكلي في الرعاية الصحية المقدمة للمنحدرين من أصل أفريقي وتنميتهم وتعافيهم.

46- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على المسألة الخطيرة المتمثلة في عدم حصول المنحدرين من أصل أفريقي على الرعاية الصحية على قدم المساواة بغيرهم. ولاحظ المشاركون أن العنصرية الناجمة عن الموروثات التاريخية للاسترقاق والنُظم القمعية لها أثر ضار في صحة ورفاه المنحدرين من أصل أفريقي. ودعا بعض المشاركين إلى اتباع نهج ثقافي إزاء الرعاية الصحية يعطي الأولوية للرعاية الصحية التقليدية لمجتمعات السود. وشدد المشاركون على ضرورة تقديم تعويضات واتباع

سياسات حكومية تعالج التفاوتات الصحية على جميع المستويات، بما في ذلك الاهتمام بالعوامل البيئية، وتوفير الحوافز لمقدمي الرعاية الصحية في المناطق المحرومة من الخدمات، وزيادة التمويل لخدمات الصحة العامة والإنجابية، وتمكين الأفراد من الدفاع عن صحتهم.

47- واختُتمت الدورة الثانية بملاحظات أدلت بها نائبة رئيس كولومبيا، السيدة ماركيس؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان؛ والنائبة شيلا جاكسون لي من مجلس النواب في الولايات المتحدة. وعرضت السيدة كاري والسيد مكيكرين الاستنتاجات والتوصيات الأولية، وتلت ذلك بيانات عامة أدلى بها المشاركون وعرض ثقافي.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

48- يعرب المنتدى الدائم عن تقديره لجميع الذين ساهموا في الدورتين، بمن فيهم الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وخبراء آليات الأمم المتحدة المعنية بمناهضة العنصرية، وممثلو المجتمع المدني. ويزجي المنتدى الدائم أيضاً شكره لجميع الشخصيات الرفيعة المستوى التي شاركت في الدورتين.

ألف- مشروع الإعلان

الاستنتاجات

49- يعقد المنتدى الدائم أهمية كبيرة على صياغة إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام، يكمل صكوك حقوق الإنسان القائمة فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي ويطورها ويسد الثغرات فيها. ويؤكد أن الإعلان سيكون أداة حيوية لضمان الكرامة والإدماج والإنصاف والعدالة التعويضية للأفارقة وللمنحدرين من أصل أفريقي. ويثمّن المنتدى الدائم الالتزام الواضح لمختلف الوفود وأصحاب المصلحة الآخرين بالإعلان والمشاركة النشطة لممثلي المجتمع المدني في عملية الصياغة. ويسلم بالعملية الجارية التي يتولاها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي قدم إليه المنتدى الدائم ملاحظاته الأولية.

50- ويؤكد المنتدى الدائم من جديد دوره الحاسم في إشراك المجتمع المدني في صياغة الإعلان. وهو ملتزم التزاماً تاماً بإجراء مشاورات واسعة النطاق وشاملة مع المجتمع المدني في مختلف مناطق العالم لالتماس مساهماته في إعداد الإعلان.

51- ويرى المنتدى الدائم أن التنفيذ الكامل والفعال لكل من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان لا يزال يشكل حجر الزاوية في التصدي للتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي، غير أنه من الضروري كذلك الاعتراف الشامل بالتمييز العنصري النُظمي والهيكلي على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي ورصده والتصدي له بفعالية. ويؤكد المنتدى الدائم ضرورة إدراج الحقوق الجماعية والفردية على حد سواء من أجل التصدي بفعالية للتمييز العنصري النُظمي والهيكلي ضد المنحدرين من أصل أفريقي؛ والقيام، في بعض السياقات الاجتماعية، بحماية الحقوق الجماعية والثقافية والدينية والإقليمية والبيئية وغيرها من الحقوق للمنحدرين من أصل أفريقي؛ وإشراك المنحدرين من أصل أفريقي وتمكينهم فيما يتعلق بوضع السياسات التي تهمهم وتنفيذها ورصدها.

52- ويرحب المنتدى الدائم باهتمام خاص بالمساهمات التي قدمها ممثلو المجتمع المدني في إعداد الإعلان، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق الثقافية واللغوية، مثل الحق في الحفاظ على التراث الثقافي واللغات الأصلية ومعارف الأجداد؛ والحق في تقرير المصير؛ والحقوق الجماعية للشعوب والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي؛ وحق الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في أراضيها وأقاليمها ومواردها؛ وحق الشعوب الأصلية المنحدرة من أصل أفريقي في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر في حقوقها وأراضيها؛ وحق الأسر المنحدرة من أصل أفريقي في سلامة الأسرة؛ والحق في العدالة وجبر الضرر.

53- ويؤكد المنتدى الدائم أن الإعلان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أصوات ووجهات نظر النساء والشباب وكبار السن وأفراد مجتمع الميم الموسّع والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى.

54- ويؤكد المنتدى الدائم أهمية التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان من حيث صلته بالمنحدرين من أصل أفريقي في معالجة موروثات الاستعمار والتجارة عبر المحيط الأطلسي والاتجار بالرقيق الأفارقة والاسترقاق ومكافحة العنصرية النُظمية والهيكلية وإيديولوجيا تفوق العرق الأبيض والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. ويشجع المنتدى الدائم على إجراء مزيد من البحث في تاريخ تجارة الرقيق في المحيط الهندي وإرثها واستمرارها الهيكلي للاسترشاد بها في التزام الأمم المتحدة بتعزيز التثقيف والفهم العالميين للأسباب الجذرية للاسترقاق والاتجار بالبشر وعواقبهما، والجهود الجارية لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

55- ويتطلع المنتدى الدائم إلى إجراء مداولات أوسع نطاقاً مع الفريق العامل الحكومي الدولي ويقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمات موضوعية في إعداد الإعلان، إلى جانب آليات الأمم المتحدة الأخرى لمكافحة العنصرية.

التوصيات

56- يحث المنتدى الدائم الدول الأعضاء على أن تولي صياغة الإعلان أهمية أكبر وأن تدرج فيه حق المنحدرين من أصل أفريقي في الاعتراف الشامل بالعنصرية النُظمية والهيكلية ورصدها والتصدي لها بفعالية على الصعيدين المحلي والدولي. ويحث أيضاً الدول الأعضاء على أن تدرج فيه الحقوق الجماعية والفردية على حد سواء.

57- ويدعو المنتدى الدائم الدول الأعضاء إلى دعمه في تنظيم مشاورات إقليمية مع ممثلي المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتمكينهم من المساهمة في إعداد الإعلان.

باء- العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي

الاستنتاجات

58- يدعو المنتدى الدائم إلى تمديد العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي عقداً ثانياً للفترة 2025-2034.

التوصيات

59- **يحث المنتدى الدائم الجمعية العامة على إعلان العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي بغية اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق الاعتراف الكامل بالمنحدرين من أصل أفريقي وتحقيق العدالة والتنمية لهم، مع مراعاة انتهاء العقد الأول في عام 2024.**

60- **ويوصي المنتدى الدائم بأن يركز العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي على العدالة التعويضية والاعتراف والإنصاف وأن يتصدى للتمييز العنصري النُظمي والهيكلي على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.**

جيم- العدالة التعويضية العالمية

الاستنتاجات

61- **لدى تحديد وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص والمبادرات لمعالجة القضايا التي أبرزتها أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان ذات الصلة بالمنحدرين من أصل أفريقي، عند الاقتضاء، يؤكد المنتدى الدائم أن العدالة التعويضية، من منظور حقوق الإنسان، تتعلق أساساً بتصحيح وتحويل أوجه الإجحاف النُظمية والهيكلية التي أوجدتها المظالم والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في الماضي، وإحلال مكانها العدالة الاجتماعية والعالمية بمعنى التمتع الكامل وعلى قدم المساواة بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وعدم التمييز. وخلال دورتي المنتدى الدائم، اعتُبر وقف العواقب الدائمة للاسترقاق والاستعمار والإبادة الجماعية والفصل العنصري وعكس مسارها عاملاً رئيسياً في التصدي للعنصرية النُظمية والهيكلية ضد المنحدرين من أصل أفريقي، على الصعيدين الدولي والمحلي على حد سواء. وأعرب المشاركون عن بالغ قلقهم إزاء حالة بلدان مثل هايتي، التي تعرضت للعنف وعوقبت وأجبرت على دفع تعويضات بسبب دورها الرائد في إلغاء الاسترقاق والاستعمار؛ وهذا التاريخ هو السبب الرئيسي لأزمتها الاجتماعية والاقتصادية الحالية.**

62- **ويؤكد المنتدى الدائم أن جبر الضرر هو حجر الزاوية للعدالة في القرن الحادي والعشرين وأنه لا يمكن أن توجد خطة فعالة للتنمية المستدامة بدونه. وتحقيق الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان على نحو تام للمنحدرين من أصل أفريقي يتطلب عدالة تعويضية شاملة، كما هو معترف به في إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويؤكد المنتدى الدائم أن الاسترقاق والاتجار عبر المحيط الأطلسي بالرقيق الأفارقة والفصل العنصري والاستعمار هي جرائم ضد الإنسانية وتشكل إبادة جماعية. ولا تزال الصدمات النفسية والآثار الهيكلية لهذه الجرائم واضحة في أوجه التفاوت في الصحة والرفاه والتمتع بحقوق الإنسان. ويشجع المنتدى الدائم الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات محددة لتثقيف نفسها وتثقيف الجمهور بشأن تاريخ الاستعمار والاسترقاق وموروثاتهما؛ والاعتراف بالطرق التي ساهمت بها الدول الأعضاء في هذا التاريخ والموروثات أو عانت منها؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري النُظمي والهيكلي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعامل مع هذه المسألة على أنها مسألة عدالة، لا مسألة إحسان أو معونة، وأن تكفل بذلك لإرادة المنحدرين من أصل أفريقي ومشاركتهم واحتياجاتهم دوراً مركزياً.**

63- **ويسلم المنتدى الدائم بأنه لا توجد داخل الأمم المتحدة آلية محددة تتناول مطالبات التعويضات عن الاتجار عبر الأطلسي بالرقيق الأفارقة، والاستعمار، والفصل العنصري، ومئات السنين من الاسترقاق الأفريقي، وتعدد الإصابات والأضرار ذات الصلة التي لحقت بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في مختلف بلدان العالم.**

64- ويسلم المنتدى الدائم أيضاً بالجهود المبذولة حالياً من أجل العدالة التعويضية في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جهود الجماعة الكاريبية. وسيسعى إلى التعاون في الجهود اللازمة والمناسبة لتحقيق العدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي.

التوصيات

65- ينبغي دراسة الأسس القائمة على حقوق الإنسان والأسس القانونية والمؤسسية للسعي إلى تحقيق العدالة التعويضية في الأمم المتحدة، بسُبل منها محكمة العدل الدولية، لتوضيح إمكانيات تحقيق ذلك وتحديد الثغرات المحتملة، بما في ذلك من خلال التدابير التالية:

(أ) تشجَّع الجمعية العامة على النظر في طلب دراسة دولية مستقلة، يمكن الاضطلاع بها بالتعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، والإجراءات الخاصة ذات الصلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وفريق دولي من الباحثين والخبراء، لتوضيح وتوطيد القانون الدولي المتعلق بالعدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) تشجَّع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة على التماس المساعدة من لجنة القانون الدولي لإجراء دراسة شاملة عن مسألة جبر الضرر للمنحدرين من أصل أفريقي. وقد سبق أن أبدت لجنة القانون الدولي اهتماماً بهذه المسألة. ولما كان الموضوع بالغ الأهمية للعديد من البلدان والشعوب، فإن المنتدى الدائم يدعو جميع الدول إلى دعم شروع لجنة القانون الدولي في إجراء هذه الدراسة، ويحثها على تزكية الفكرة لدى اللجنة السادسة. ويدعو المنتدى الدائم أيضاً لجنة القانون الدولي إلى إدراج دراسة جبر الضرر في برنامج عملها الحالي وتعيين مقرر خاص للجنة بغية مساعدة الدول الأعضاء على تدوين القانون الدولي للعدالة التعويضية وتطويره تدريجياً؛

(ج) يُحَث مجلس حقوق الإنسان على النظر في تنظيم حلقة نقاش بشأن معالجة الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في هايتي من خلال العدالة التعويضية من أجل التصدي المستدام للأزمة الإنسانية في البلد وللموروثات التاريخية ذات الصلة بطريقة تضع إرادة شعب هايتي ورفاهه ومستقبله في صميم هذه الجهود. ويمكن أن يكون ذلك خطوة نحو إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تابعة للمجلس في هذا الشأن؛

(د) تُحَث الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة على النظر في طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن المسألة القانونية المتعلقة بالعدالة التعويضية عن تاريخ وموروثات الاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية والاسترقاق. ويمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تشجع على إصدار هذه الفتاوى من هيئات قانونية مختصة أخرى، مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

66- ولزيادة تعزيز العدالة التعويضية، يوصي المنتدى الدائم باتخاذ التدابير التالية داخل الأمم المتحدة:

(أ) إنشاء صندوق لتنمية المنحدرين من أصل أفريقي لمعالجة العواقب الدائمة للاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية؛

(ب) إنشاء لجنة للعدالة التعويضية تابعة للأمم المتحدة، تضم ممثلين من الدول الأعضاء من منطقة الكاريبي، لتيسير اتخاذ إجراءات محددة بشأن العدالة التعويضية والتنمية المستدامة والإنصاف داخل البلدان وبينها؛

(ج) عقد مؤتمر قمة عالمي للأمم المتحدة بشأن العدالة التعويضية؛

(د) إنشاء محكمة دولية متخصصة في إطار الأمم المتحدة لمعالجة مسألة جبر الضرر عن الاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية والاستعمار، بالتنسيق مع آليات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بمكافحة العنصرية.

67- يوصي المنتدى الدائم أيضاً الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التالية:

(أ) تعزيز البحث والتعليم والتوعية العامة بشأن تاريخ وموروثات الاستعمار واسترقاق الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) توفير البيانات والمعلومات عن الخطوات المتخذة نحو تحقيق العدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) دعم المنتدى الدائم للقيام، بالتعاون مع وكالات التنمية والتمويل، بوضع تدابير لتمويل وتعزيز التنمية الاقتصادية للمنحدرين من أصل أفريقي كوسيلة لتحقيق العدالة التعويضية وإتاحة الفرص لتغيير واقع المنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) إنشاء صندوق دولي لاستعادة وإعادة الممتلكات الثقافية والقطع الأثرية المأخوذة من أفريقيا والأمريكتين، والتي يمكن استخدامها لإنشاء المتاحف وغيرها من أشكال تخليد الذكرى.

دال- الوحدوية الأفريقية من أجل الكرامة والعدالة والسلام

الاستنتاجات

68- كانت الوحدوية الأفريقية ولا تزال حركة عالمية لتحرير الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستعمار والاسترقاق والقهر والتمييز العنصري النُظمي والهيكلي على الصعيدين المحلي والدولي. ويرى المنتدى الدائم أن الوحدوية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين يجب أن ترتكز على المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون. ويجب أن تتصدى للإفلات من العقاب وأن تكون شاملة لجميع الناس، بمن فيهم النساء وكبار السن والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون وأفراد مجتمع الميم الموسّع. كما يجب أن تعزز العدل البيئي والاستدامة. ويرحب المنتدى الدائم بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ويدعوهما إلى زيادة التعاون بينهما ومع المنتدى الدائم وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويسلم المنتدى الدائم بالوحدوية الأفريقية الرائدة لشعب هايتي وبأن تكاليف الاستعمار الجديدة المفروضة على هايتي قد أسهمت في أزمتها الحالية. ويسلم المنتدى الدائم بالوحدوية الأفريقية التي يعتنقها إعلان حقوق الشعوب الزنجية في العالم بوصفها سابقة لإعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام.

69- ويعترف المنتدى الدائم بالأطر والصكوك الحكومية الدولية التي تعزز الإدماج والازدهار الكاملين للمنحدرين من أصل أفريقي. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وخطته لعام 2063 والاعتراف في الخطة بالشتات الأفريقي.

التوصيات

70- يوصي المنتدى الدائم الدول الأعضاء بأن تنشئ مجموعة غير رسمية من الدول الأفريقية لبناء جسور التضامن بين أفريقيا والشتات الأفريقي، وبأن تدعم قضايا رئيسية تهم عموم أفريقيا مثل

العدالة التعويضية، والتنمية المستدامة، والتعليم، والتبادل الثقافي، والتمييز العنصري، وبأن تتشاور وتتناقش مع المنتدى الدائم في شأنها.

71- ويقترح المنتدى الدائم تنظيم حوارات دورية مع الاتحاد الأفريقي بشأن العمل معاً على تحقيق خطة عام 2063 وبشأن الشتات بوصفه المنطقة السادسة للاتحاد الأفريقي، ويتطلع إلى عرض أعماله في مؤتمرات القمة السنوية للاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية.

هاء- خطة التنمية المستدامة

الاستنتاجات

72- يستوجب تحقيق التنمية المستدامة والمعالجة الفعالة لأوجه الإجحاف الهيكلية داخل البلدان وبينها، بما في ذلك التأثير غير العادل لتغير المناخ والتدهور البيئي على المنحدرين من أصل أفريقي، إدراج مسألة العدل المناخي في المحادثات. ومن الضروري كذلك مشاركة المنتدى الدائم والمنحدرين من أصل أفريقي في جدول أعمال تغير المناخ وفي المناقشات التي تنظَّم في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. فتصور المنتدى الدائم للعدل المناخي مشابه لتصوره للعدالة التعويضية، وهو يرى أن العدل المناخي، من منظور حقوق الإنسان، هو في المقام الأول مسألة تصحيح مظالم هيكلية، بما في ذلك في الاقتصاد العالمي. ويلاحظ المنتدى الدائم أيضاً أهمية معالجة شواغل العدد المتزايد من لاجئي المناخ النازحين في سياق تغير المناخ والكوارث ذات الصلة سواء أكانوا أفارقة أو منحدرين من أصل أفريقي.

73- وتمثل النساء المنحدرات من أصل أفريقي والاعتراف بحقوقهن وقيادتهن أولويات للمنتدى الدائم. ولا تأتي خطة عام 2030 على ذكر المنحدرين من أصل أفريقي وهي تدرج النساء المنحدرات من أصل أفريقي في إطار مناقشة أوسع لحقوق المرأة. ويتطلع المنتدى الدائم إلى إشارات قوية ومحددة إلى حقوق النساء المنحدرات من أصل أفريقي في مشروع إعلان الأمم المتحدة. وتنبغي الإشارة بوجه خاص إلى حقهن في صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية؛ وحقهن في حياة خالية من العنف والوصم والقوالب النمطية ومن الوقوع في الفخ الجنساني؛ وحقهن في الحصول على الأرض والموارد الإنتاجية، والتعليم الجيد على جميع المستويات والعمل اللائق؛ وحقهن في المشاركة السياسية والقيادة.

التوصيات

74- يطلب المنتدى الدائم أن يدرج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في مناقشاته المواضيعية، التمييز العنصري النُظمي والهيكلي على الصعيدين المحلي والدولي، وأن يدرج أيضاً العدالة التعويضية والعدل المناخي.

75- ويدعو المنتدى الدائم إلى مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي مشاركة مجدية في صنع القرار في الحوكمة المناخية على الصعيدين العالمي والوطني، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتدمير البيئي؛ والإغاثة بعد الكوارث؛ والعدل المناخي؛ والتمييز العنصري النُظمي والهيكلي.

76- ويحث المنتدى الدائم لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ على كفالة إشراك المنظمات غير الحكومية التي تعمل على دعم حقوق المنحدرين من أصل أفريقي إشراكاً كافياً في عملية التفاوض.

واو- اتباع نهج قائم على الأدلة في معالجة العنصرية النُظمية والهيكلية

الاستنتاجات

77- يؤكد المنتدى الدائم الضرورة الملحة لقيام الدول الأعضاء بجمع بيانات عن المنحدرين من أصل أفريقي مصنفة حسب العرق والجنس والنوع الاجتماعي والعمر والموقع الجغرافي والعمالة والوضع الاقتصادي، وتحديد أوجه التفاوت وتتبّعها؛ ومساءلة أنفسها عن حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وعن مدى إنجازها لأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات العدالة العرقية وأهداف السياسة العامة بطرق قابلة للقياس؛ واستعراض فعالية وآثار السياسات والقوانين التي تمس المنحدرين من أصل أفريقي.

78- ويؤكد المنتدى الدائم أهمية السياسات القائمة على البيانات، بما في ذلك التدابير الخاصة، لمعالجة أوجه الإجحاف التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي. ويقع على عاتق الدول الأعضاء التزام بتقديم بيانات مصنفة كوسيلة لرصد التمييز العنصري النُظمي والهيكلي ضد المنحدرين من أصل أفريقي والاعتراف به والتصدي له على الصعيدين المحلي والدولي.

79- ويوفر المنتدى الدائم منبراً للتشاور في ضرورة الاعتراف بالعنصرية النُظمية والهيكلية ضد المنحدرين من أصل أفريقي والتصدي لها بفعالية. ويؤكد أن العنصرية النُظمية والهيكلية قد يكون لها تأثير مضاعف في تمتع المنحدرين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان ورفاههم. ويلاحظ أن المجتمعات، إذا كانت مقسمة إلى طبقات عرقية، سواءٌ اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو نفسياً أو مؤسسياً، أو كانت مهيكلة أو منظّمة أو منمّطة بحيث لا يتسنى فيها للمنحدرين من أصل أفريقي، في المتوسط، نيل حقوق الإنسان أو التمتع بها بالمساواة مع غيرهم، وجب عند ذلك الاعتراف بهذه الحالات ومعالجتها بشكل كلي. ولا يصح معاملة العنصرية النُظمية والهيكلية ضد المنحدرين من أصل أفريقي باعتبارها مجرد أفعال أو أحداث أو سياسات أو قوانين فردية.

80- ويؤكد المنتدى الدائم أن الحق في الاعتراف الشامل بالتمييز العنصري النُظمي والهيكلي من حيث تأثيره في المنحدرين من أصل أفريقي يلزم أن يشمل السياقات الاجتماعية والدولية والتاريخية الأوسع للعنصرية النُظمية والهيكلية.

81- ويسلم المنتدى الدائم بأن الرصد الشامل لتمتع المنحدرين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان وتعزيز تمتعهم بها يجب مقاربته من خلال عدسة العدالة العرقية النُظمية والهيكلية، ويجب أن يشمل:

(أ) مؤشرات قائمة على الأدلة للمساواة في التمتع بالكرامة والحقوق وعدم التمييز في جميع مجالات المجتمع؛

(ب) جمع بيانات مصنفة شاملة في جميع مجالات المجتمع؛

(ج) تعميم اعتبارات الإنصاف القائم على الأدلة في جميع عمليات صنع السياسات ذات الصلة في جميع مجالات المجتمع.

82- ويرحب المنتدى الدائم بإتاحة فضاءات أشمل للمنحدرين من أصل أفريقي، تنفع في الحد من الوصم المجتمعي والعنصرية. ولا بد من بذل المزيد لإعمال حقوق الإنسان لجميع المنحدرين من أصل أفريقي من حيث معالجة أوجه التقاطع والسياقات الإضافية التي تمس الفئات الضعيفة.

83- ويلاحظ المنتدى الدائم الجوانب الإيجابية المحتملة للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تدعيم جمع البيانات وتحليلها لرصد التمييز العنصري وتوجيه عملية صنع السياسات.

غير أنه يشعر بالقلق لأن أوجه الإجحاف يتم استنساخها في التحول الرقمي للذكاء الاصطناعي. ويحث المنتدى الدائم على تشجيع وتمكين تطوير تكنولوجيا مسؤولة وشاملة للجميع لمعالجة مخاطر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. وهذا يستدعي تطوير تكنولوجيا عادلة ومنصفة وشاملة للجميع من خلال التعامل مع آليات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ودعم البحث والتطوير، وزيادة الوعي، ومساءلة مطوري التكنولوجيا.

التوصيات

84- يوصي المنتدى الدائم بوضع مبادئ توجيهية رسمية للأمم المتحدة ودليل لنهج شامل قائم على حقوق الإنسان وعلى البيانات للاعتراف بالعنصرية النُظمية والهيكلية ضد المنحدرين من أصل أفريقي والتصدي لها. وينبغي وضع المبادئ التوجيهية بالتعاون الوثيق مع آليات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بمكافحة العنصرية.

85- ويحث المنتدى الدائم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على التعاون الوثيق معه للتعجيل بوضع ممارسات لجمع البيانات المصنفة وتحليلات ومشاريع القائمة على الأدلة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي وتقاطعاتهم.

86- ويدعو المنتدى الدائم إلى تنسيق جمع البيانات المصنفة عن المنحدرين من أصل أفريقي بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتشجَّع شعبة الإحصاءات على تجميع هذه البيانات لعرضها على لوحة متابعة تفاعلية على الإنترنت.

87- ويشجع المنتدى الدائم على إنشاء مستودع إلكتروني لجمع وتبادل تدابير السياسة العامة والمبادرات المجتمعية الرامية إلى التصدي للعنصرية النُظمية، بغية تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

88- ويوصي المنتدى الدائم بأن تتخذ الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، على الصعيد الدولي، مبادرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرصد العنصرية النُظمية والهيكلية ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم والاعتراف بها والتصدي لها بفعالية. وينبغي أن تأخذ هذه المبادرات في الاعتبار الطرق التي شكل بها تاريخ وإرث الاستعمار والاسترقاق النظام الدولي، بما في ذلك الاقتصاد العالمي وعلاقات القوة في الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات الحوكمة العالمية. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات ما يلي:

(أ) صياغة مبادئ توجيهية لجمع البيانات عن أوجه الإجحاف العرقية في الاقتصاد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. ويمكن أن يضطلع المنتدى الدائم بذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بمناهضة العنصرية؛

(ب) إحياء الجمعية العامة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، مع التركيز على اعترافهما بأوجه الإجحاف الهيكلية في الاقتصاد العالمي واستمرار أهميتها لمعالجتها، خاصة من حيث تأثيرها في الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) اعتراف الدول الأعضاء، في جهودها الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي جديد، بالإنصاف والحق في التنمية للمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الشعوب والمجتمعات المهمشة والمستبعدة من خلال القضاء على العنصرية والتمييز الهيكليين.

89- ويشجع المنتدى الدائم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المتخصصة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين على تعزيز الوصول المنصف للمنحدرين من أصل أفريقي إلى الذكاء الاصطناعي، بسُبل منها إتاحة نقل التكنولوجيا واتخاذ إجراءات لمنع تعميق أوجه عدم المساواة والتحيز الخوارزمي.

90- ويشجع المنتدى الدائم لجنة وضع المرأة وغيرها من الآليات الحكومية الدولية والدولية والإقليمية المعنية على معالجة حقوق الإنسان للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي كعنصر أساسي في عملها.

91- ويشجع المنتدى الدائم بقوة على إدراج مؤشرات وبيانات عن الفوارق العرقية، لا سيما من حيث تأثيرها في المنحدرين من أصل أفريقي وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة في كثير من الأحيان، في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

زاي- الهجرة العابرة للحدود الوطنية

الاستنتاجات

92- حرية الهجرة قضية أساسية للمنحدرين من أصل أفريقي. وكان انعدام حرية الهجرة المنصفة وغير التمييزية والآمنة والمنظمة والنظامية للمنحدرين من أصل أفريقي وحقهم في التماس اللجوء من المسائل التي نوقشت في دورتي المنتدى الدائم وأحد شواغله. ويلزم اتباع نهج كلي وعبر وطني لحل أزمات حقوق الإنسان المتصلة بهجرة المنحدرين من أصل أفريقي.

93- ويعرب المنتدى الدائم عن بالغ قلقه إزاء الاستغلال السياسي لكراهية الأجانب وصعود الإيديولوجيات المؤذية التي تتحدث عن الإحلال السكاني وإعادة التحول وآثارها على الاستقرار الديمقراطي والسلام والأمن الدولي.

94- ويسلط المنتدى الدائم الضوء على ما للعنصرية والتمييز الهيكلي وأوجه الإجحاف في الهجرة عبر الوطنية من تأثير غير متناسب في الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء المنحدرات من أصل أفريقي والمهاجرات الأفريقيات السود، الذين يعبرون شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. ويسلم المنتدى الدائم بأن جرائم الاسترقاق والاستعمار والاستعمار الجديد هي أسباب جذرية للهجرة الهايتية.

95- ويؤكد المنتدى الدائم أن التماس اللجوء حق من حقوق الإنسان، ويشدد على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ضمان أشكال الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمصحوبة والعادلة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. ويقر المنتدى الدائم بأن الهجرة عبر الوطنية مشكلة عالمية متزايدة تتطلب وضع حلول للسياسات العالمية واستعراضها وتعميمها، ويدعو المجتمع الدولي إلى العمل وفقاً لخطة عام 2030 والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة.

التوصيات

96- يدعو المنتدى الدائم الدول الأعضاء إلى وضع حد للاحتجاز التعسفي وعمليات الترحيل والصد، وفصل نُظم الهجرة المدنية عن النُظم القانونية الجنائية، وضمان جعل الإجراءات الخاصة بالهجرة إجراءات إدارية بحتة، وفقاً للمعايير والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

97- ويوصي المنتدى الدائم المنظمة الدولية للهجرة بأن تدرج، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بيانات مصنفة عن الفوارق العرقية في نُظم الهجرة الوطنية والدولية، لا سيما من حيث تأثيرها في الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن تتضمن البيانات ما يلي:

(أ) الأعداد التقريبية للمهاجرين الأفارقة والمهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي واتجاهات الهجرة في مختلف المناطق في سياق التدفقات العالمية للهجرة، بما في ذلك وفيات المهاجرين ومواقع وفياتهم؛

(ب) أسباب الهجرة عبر الوطنية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) أوجه الإجحاف في حرية التنقل، بما في ذلك الحصول على تأشيرات الدخول للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في مختلف البلدان؛

(د) وضع اللاجئين المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك وضع الحماية الفعلية لحقوق اللاجئين وتعرضهم للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والاستغلال والعنف.

98- ويوصي المنتدى الدائم بنشر تقارير استعراض دورية تتضمن توصيات في مجال السياسة العامة تستند إلى جمع هذه البيانات.

حاء- الصحة والرفاه والصدمات المتوارثة بين الأجيال

الاستنتاجات

99- يساور المنتدى الدائم القلق إزاء الصدمات المتوارثة بين الأجيال والعابرة للأجيال وغيرها من التفاوتات الصحية الناجمة عن موروثات الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والحواجز التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في الحصول على الرعاية الصحية. كما يساور المنتدى الدائم قلق عميق إزاء تأثير العنصرية والتمييز العنصري في الصحة البدنية والعقلية للمنحدرين من أصل أفريقي كما يتضح من النتائج الصحية الأسوأ بشكل غير متناسب، بما في ذلك ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأمهات، والربو، وأمراض القلب، والسكري، وارتفاع ضغط الدم، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وبمراعاة مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يعتقد المنتدى الدائم أن ثمة حاجة ملحة إلى سياسات قوية وتدابير عملية. ومن الضروري أيضاً توفير بيانات دقيقة وفي أوانها عن أوجه الإجحاف في مجال الصحة، وتعزيز التعليم الطبي والقدرات الطبية للمنحدرين من أصل أفريقي، وتطوير هياكل وعمليات "آمنة ثقافياً" في نُظم الرعاية الصحية، وإجراء بحوث ووضع تشريعات بشأن الصدمات المتوارثة بين الأجيال والعابرة للأجيال.

التوصيات

100- يوصي المنتدى الدائم الدول الأعضاء بأن تنظر فيما يلي:

(أ) اعتماد برامج وسياسات محددة للمنحدرين من أصل أفريقي تكون مسؤولة عن ضمان التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية؛

(ب) دعم تطوير هياكل وعمليات آمنة ثقافياً داخل النُظم الوطنية والمنظمات الخاصة المشاركة في الرعاية الصحية، بما في ذلك ممارسات القبالة الآمنة والمناسبة ثقافياً؛

(ج) تعزيز البحث والتعليم ووضع السياسات لمعالجة التفاوتات الصحية والصدمات المتوارثة بين الأجيال والعابرة للأجيال الناجمة عن تاريخ وإرث التمييز العنصري النُظمي والهيكلي، بما في ذلك إنشاء البنية التحتية الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي كعمل من أعمال جبر الضرر.

101- ويوصي المنتدى الدائم منظمة الصحة العالمية بأن تنشئ، بمشاركة كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، فرقة عمل معنية بالتفاوتات العرقية في مجالي الصحة والصدمات العابرة للأجيال.

102- ويوصي المنتدى الدائم أيضاً بأن تنظر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين في إعداد تقرير عن الحالة الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك عن تأثير العنصرية والتمييز العنصري.

103- ويوصي المنتدى الدائم كذلك بأن تنظر منظمة الصحة العالمية في إدراج العرق والأصل الإثني في عملها كموضوع متداخل رابع إلى جانب الإنصاف والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان[5].

طاء- الموارد وإمكانية الوصول

الاستنتاجات

104- يؤكد المنتدى الدائم أهمية إنشاء عملية شاملة للجميع وتشاركية لإسماع أصوات جميع المنحدرين من أصل أفريقي من جميع أنحاء العالم. ويجب أن يعمل المنتدى الدائم مع طائفة واسعة وشاملة جغرافياً من ممثلي المجتمع المدني وأن يهدف إلى إشراكهم في جميع المناقشات المواضيعية في دوراته السنوية، بغية استخلاص المزيد من المساهمات منهم. وبمراعاة تنوع المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك التنوع الثقافي والإثني، والتنوع من حيث الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية والسن، والإعاقة، والأصل الجغرافي، والوضع من حيث الهجرة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعقيدة الدينية والروحية، ينبغي إدماج هذه الأسباب وغيرها وتقاطعاتها كاملةً في أعمال آليات الأمم المتحدة المعنية بمناهضة العنصرية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المنتدى الدائم، لضمان الإدماج الكامل والمتساوي لجميع المنحدرين من أصل أفريقي.

105- ويساور المنتدى الدائم القلق لأن تنفيذ ولايته بكامل نطاقها يستدعي دعمه الكامل بموارد كافية. ويشمل ذلك التمويل الكافي وغيره من أشكال الدعم لمشاركة المجتمع المدني مشاركة واسعة وشاملة للجميع وعادلة جغرافياً في دوراته السنوية.

106- ويعرب المنتدى الدائم عن بالغ قلقه إزاء الحواجز والعقبات الهيكلية التي يواجهها في تنفيذ ولايته، مثل القيود المالية وقيود الموارد البشرية في الأمانة؛ وعدم تمكن المشاركين من دخول قاعات الاجتماعات، ولا سيما ممثلي المجتمع المدني؛ ونقص خدمات الترجمة الشفوية باللغة البرتغالية؛ وصعوبة الحصول على التأشيرات، في جملة أمور.

107- ويؤكد المنتدى الدائم استعداده لتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني وإعلاء صوته عن طريق إقامة شبكات قوية للمجتمع المدني وعقد مشاورات بين الدورات وقبلها، ويشجع على إنشاء لجان إقليمية ومواضيعية يقودها المجتمع المدني وترتبط بالمنتدى الدائم ودوراته السنوية.

(5) انظر: https://www.who.int/activities/advancing-gender-equity-and-human-rights-through-programmes-and-policies و https://www.who.int/publications/m/item/integrating-equity--gender--human-rights-and-social-determinants-into-the-work-of-who--roamap-for-action-(2014-2019).

التوصيات

108- **يطلب المنتدى الدائم إلى الدول الأعضاء تقديم ما يلزم من دعم إضافي لتنفيذ ولايته الواسعة ويدعوها إلى ما يلي:**

(أ) **تعزيز أمانة المنتدى الدائم، وتقديم الدعم لتنظيم اجتماع سنوي للمنتدى الدائم بين الدورات، وتيسير إجراء مشاورات إقليمية بغية المساهمة في وضع مشروع الإعلان، وزيادة عدد المشاركين الممولين من المجتمع المدني في دورات المنتدى الدائم، والتمكين من تنفيذ ولايته بنطاقها الواسع؛**

(ب) **ضمان جعل المنتدى الدائم منبراً مفتوحاً وشاملاً للجميع، وتوسيع إمكانية حضور الدورات السنوية لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ولا سيما الفئات الضعيفة، بمن في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب وأفراد مجتمع الميم الموسّع، وزيادة تطوير الأشكال الهجينة للدورات لإتاحة فرص أكبر للحضور؛**

(ج) **توفير موارد كافية لترجمة لغة الإشارة البرتغالية والدولية ولإتاحة الوثائق بلغة مبسطة وبطريقة بريل في الدورات وإنشاء تطبيق للتفاعل الرقمي.**